

كواليس

قالت مصادر

فرنسية أمنية إن

الوثائق التي عرضها

الفريق الروسي

في قمة العشرين،

وحصل وزير المالية

الفرنسي على نسخة

منها، تثبت تورط أمراء

في العائلات الحاكمة

في عدد من دول

الخليج بتحويل «جبهة

النصرة»، واللافت

أن تحويلات تمت من

حسابات في مصارف

فرنسية إلى حسابات

أخرى في فرنسا قبل

أن تستعمل للتحويل

إلى تركيا على دفعات

أو تسحب نقداً من

باريس...

من جهة أخرى، قال رئيس الوزراء الفرنسي إن بلاده «ستقود جهوداً لحشد المجتمع الدولي لمحاربة الإرهاب وفي هذا السياق سيقوم الرئيس الفرنسي بزيارة إلى واشنطن وموسكو للقاء باراك أوباما وفلاديمير بوتين».

قبل هجمات داعش الاخيرة في سيناء وباريس لم يكن واردا احتمال حدوث تقارب سريع بين باريس وموسكو في الحرب على الإرهاب وكان الموقف الفرنسي يعد الأكثر تشدداً في انتقاد المبادرة الروسية في سورية، بينما تشير الوقائع المستجدة الى بداية نوع من التحالف والعمل المشترك ضد الإرهاب بصورة قد تفتح الباب أمام استقطاب دولي جديد لمصلحة وجهة النظر التي أعلنها الرئيس بوتين منذ عملية «داعش» في الموصل قبل أكثر من سنة وبعد إعلان أوباما عن تحالف دولي لضرب داعش، حيث دعا الرئيس الروسي يوماً الى إعلان الحرب على الإرهاب في مجلس الأمن الدولي وبشراكة كاملة مع الحكومتين الشرعيتين في سورية والعراق وهو الإطار الذي تحركت من خلاله المبادأة العسكرية الروسية منذ قمة بوتين - الأسد في موسكو.

قدمت روسيا بالتجربة وخلال بضعة أسابيع الدليل على إمكانية دحر الإرهاب منذ تحريك قواتها الجوية في سورية بالتنسيق مع الجيش السوري وحلفائه في الميدان، فهل ستكون التحولات الأخيرة في المواقف الغربية مقدّمة لتعديل صيغة التحالف الدولي ضد الإرهاب وهل يحظى المشروع الروسي لقيادة هذه الحرب بمساندة الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية بتقديهما فرنسا؟

البناء

هل يتبنى الغرب خطة بوتين ضد الإرهاب؟

◆ ميرنا قرعوني

بعد سيل التهديدات التي أطلقها «داعش» ضد أوروبا وروسيا جاءت عملية تفجير الطائرة الروسية في سيناء وهجمات باريس لتضع العالم بأسره أمام مخاطر وتحديات جديدة من حيث طريقة الاستهداف وحجم الضحايا الكبير منذ أحداث 11 أيلول، طبعاً باستثناء المذابح الجماعية التي نفذتها فصائل القاعدة وداعش وأوقعت الآلاف من الضحايا في العراق وسورية وليبيا واليمن ومصر ولبنان.

أعلنت روسيا الاتحادية بداية الأسبوع، على لسان رئيس جهاز الاستخبارات، أن «عملاً إرهابياً» تسبّب في تحطم طائرة «إيرباص» الروسية في سيناء والتي راح ضحيتها 224 قتيلًا في 31 تشرين الأول، قنبلة وزنها كيلو غرام أسقطت الطائرة وبعد أكثر من أسبوعين من التحقيقات الروسية الخاصة.

أما في فرنسا فقد تبني تنظيم «داعش» التفجيرات الدامية والهجمات الانتحارية التي أسفرت عن مقتل 129 شخصاً وإصابة نحو 350 آخرين بجروح، ما دفع فرنسا إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد وولد تداعيات واسعة أمنياً في سائر بلدان أوروبا فعلى سبيل المثال، في ألمانيا ألغيت مباراة كرة قدم كانت مقررة بين ألمانيا وهولندا لدواع أمنية بعد تهديدات بوجود قنبلة، وتلاحقت الإنذارات بوجود عبوات على متن طائرات الركاب في أكثر من بلد أوروبي ودخلت المطارات ومعابر الحدود في جو من التشدد الأمني خوفاً من ضربات جديدة.

البدء بتفكيك أجزاء من المنشآت النووية الإيرانية في نطنز وفوردو

إيران تتفاوض مع 26 شركة فرنسية رائدة في مجال الطاقة

رفضت على الدوام حيازة أسلحة الدمار الشامل لا سيما السلاح النووي وفق مبادئها الدينية والاستراتيجية والدولية. إلى ذلك، بدأت جولة جديدة من المفاوضات في طهران، بين شركات نفط إيرانية ومدراء 26 شركة فرنسية بصناعة النفط والغاز والطاقة.

ويضم الوفد الفرنسي الذي يفاوض في طهران 40 شخصية من 26 شركة كبرى بمجال النفط والغاز والطاقة، حيث التقوا مع الشركات الإيرانية الناشطة بقطاع النفط.

ويترأس الوفد الفرنسي المدير التنفيذي الأسبق لشركة توتال الفرنسية بيير فابيان، الذي اعتبر أن التعاون النفطي بين الشركات الإيرانية والفرنسية يشكل منعطفًا مهمًا، مشيرًا في الوقت نفسه إلى إمكانية التعاون مع الشركات الإيرانية القوية على غرار الشركة الهندسية والإنشائية للصناعات النفطية «أوبك».

وعلى هامش زيارة الوفد الفرنسي اجتمع المدير التنفيذي لشركة «أوبك» الإيرانية بهزاد محمدي مع أريك لامبرلي مدير التسويق بشركة تكتيب الفرنسية.

وضم الوفد الفرنسي مدراء من الشركات الرائدة بقطاع النفط مثل تكتيب وDoris وCGG. Air Liquid وIFP. Subsea.

وكان استيفان ميشال مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشركة توتال، أعلن عبر مؤتمر بطهران، استعداد توتال العودة إلى صناعة النفط الإيرانية وتمويل وتنفيذ المشاريع المقلصة لتكاليف إنتاج النفط وتأمين التقنيات اللازمة لقطاع النفط والغاز الإيراني.



وشدد على احترام استخدام البلدان الأعضاء في معاهدة حظر الانتشار النووي حقوقها المؤكدة في توليد واستخدام الطاقة النووية ومنها حق تخصيب اليورانيوم، مؤكداً أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية

الطريق بين إيران والوكالة الدولية وتتوقع إغلاق الملف المرتبط بجميع المواضيع السابقة والحالية خلال اجتماع مجلس حكام الوكالة بعد تقديم المدير العام تقريره النهائي لدقعة واحدة وإلى الأبد».

أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن إيران بدأت بتفكيك أجزاء من منشآتها النووية في موقفي نطنز وفوردو وفق الاتفاق النووي المبرم بين طهران ودول (1+5)، وقالت إن «إيران بدأت بتفكيك أجهزة الطرد المركزي والبنية التحتية ذات الصلة في منشآت تخصيب اليورانيوم في نطنز وفوردو».

من جهتها نقلت وكالة «رويترز» عن مصدر في الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مخزون إيران من اليورانيوم منخفض التخصيب زاد في الأشهر الثلاثة الماضية على الرغم من أنه يفترض على طهران تقليله بشكل كبير بموجب الاتفاق مع الوكالة الدولية.

وفي السياق، دعا مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة غلام علي خورشو مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى إلغاء جميع قراراته السابقة المناهضة لإيران.

وقال خورشو، في كلمة القاها في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة حول مواقف طهران النووية، معتبراً أن الاتفاق النووي أثمر عن إيجاد حل لازمة غير عسكرية في المنطقة، وإن التحول الأساسي في مجلس الأمن إزاء البرنامج النووي الإيراني ينبغي أن يكون بالتزام مع مجلس حكام الوكالة، إذ يجب إلغاء جميع قراراته السابقة حول هذا الموضوع.

وأشار المسؤول الإيراني إلى التعاون بين بلاده والوكالة الدولية للطاقة الذرية لإيجاد حلول لجميع المشاكل العالقة السابقة والحالية، موضحاً: «إيران نفذت جميع الخطوات الطوعية المتفق عليها وفق خريطة

مدير الـ«سي آي ايه» ينتقد سنودن

بعد هجمات باريس

انتقد مدير وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية «سي آي ايه» جون بريان، إدوارد سنودن بعد هجمات باريس الإرهابية، وقال إن كشف موظفي المخابرات عن أي معلومات من دون تصريح «يضعف أمن البلد»، مضيفاً: «لا أفهم كيف يصبح من حث باليمين بطلاً»، في إشارة إلى سنودن الذي كان مستشاراً لدى وكالة الأمن القومي الأميركية.

كما تحدث المسؤول الأميركي عن الصعوبات والتحديات التي يطرحها تعقب الإرهابيين بعد ما فعله سنودن والذي دفع الكونغرس إلى تبني قانون ينهي حفظ المعلومات المتعلقة بالاتصالات الهاتفية الأميركية من قبل وكالة الأمن القومي. وأصبحت تلك العملية من اختصاص شركات الهاتف نفسها مع تعزيز الحماية القضائية لهذه المعطيات.

من جهتها، أبدت صحيفة «نيويورك تايمز» في مقال، قلقاً من سعي المخابرات المركزية لاستغلال اعتداءات باريس لإعادة النقاش حول المراقبة الجماعية. وكتبت أن جمع المعطيات «لم تكن مجدية»، وأجهزة المخابرات «لم تتمكن أبداً من إثبات أن هذا البرنامج أتاح إفساح هجوم إرهابي». وأضافت الصحيفة أن المشكلة في حالة اعتداءات باريس «لم تكن نقص المعلومات، بل الفشل في التحرك بناءً على معلومات موجودة أصلاً لدى السلطات»، مشيرة إلى أنه يتعين أن يكون لدى الشرطة وأجهزة المخابرات الوسائل للرد ووقف الهجمات لكن «ذلك لا يعني القبول بلا نقاش بتكتيكات غير فعالة ومن المرجح جداً أنها غير دستورية».

أوباما: غوانتانامو تحول

إلى أداة تجنيد لـ«داعش»

قال الرئيس الأميركي باراك أوباما أمس إن بإمكانه إغلاق معتقل غوانتانامو في كوبا والحفاظ في الوقت نفسه على سلامة المواطنين الأميركيين لكنه أقر بأنه سيواجه على الأرجح معارضة قوية من الكونغرس.

أوباما الذي يحضر القمة السنوية لمنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك) والمنعقدة في العاصمة الفلبينية مانيلا أكد أن المعتقل تحول إلى أداة تجنيد لجماعات مثل تنظيم «داعش» الإرهابي.

رئيس فنزويلا يأمر بالتحقيق

بعد تقرير عن تجسس أميركي

أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو أنه أمر بالتحقيق في مزاعم بأن الحكومة الأميركية تجسست على العاملين في شركة النفط المملوكة للدولة طوال عشر سنوات.

وقال مادورو في تصريحات بثها التلفزيون: «صناعة النفط هي العمود الفقري لاقتصاد فنزويلا. الإمبراطورية الأميركية تعمد من وقت طويل... لتجريب صناعة النفط وهزيمة الحكومة (الفنزويلية) لتسرق النفط»، مضيفاً أنه طلب التحقيق في الأمر وتقديم رسالة احتجاج إلى القائم بالأعمال الأميركي.

ولم ترد السفارة الأميركية في العاصمة الفنزويلية كراكاس ولا الخارجية الأميركية على طلبات التعليق.

حالة الطوارئ في أعقاب هجمات باريس.

وقال جيروم بوييه المتحدث باسم الشرطة الفرنسية لتلفزيون «بي.إف.إم.» إن رجال الشرطة المتطوعين سيسمح لهم بحمل مسدساتهم «لحماية أنفسهم والناس في الأماكن العامة»، في حين قال جان مارك بيلول مسؤول نقابة رجال الشرطة لتلفزيون إيتيلي: «هذا سيسمح لرجال الشرطة في غير نوبات العمل أن يصبحوا قوة إضافية خارج ساعات الدوام».

وذكر أن رجال الشرطة الذين سيجملون أسلحة في غير نوبات العمل سيكون عليهم ارتداء شارة تعرف طبيعة عملهم.

مشبوها ويمكن أن يشكل تهديداً للأمن والنظام العام. وينص القانون الساري بشأن حالة الطوارئ على احتمال فرض الإقامة الجبرية على أي شخص «تعتبر أنشطته خطيرة» على الأمن العام.

وفيما تزداد دعوات لإغلاق المساجد وأماكن العبادة التي يوجد فيها منشدون وطرد الأئمة الأجانب المتطرفين، يتضمن نص القانون ضمن حالة الطوارئ حل مجموعات وجمعيات متطرفة تشارك في أعمال تشكل مساساً خطيراً بالأمن العام وتسببها أو تحرض عليها. إلى ذلك، قالت الشرطة الفرنسية إنه سيسمح لأفرادها بحمل السلاح في غير نوبات العمل لحماية المدنيين مادامت فرنسا تطبق

حالة الطوارئ في أعقاب هجمات باريس.

وأشار جنتيلوني إلى «هجمات إرهابية محتملة قد تستهدف كنيسة القديس بطرس في روما أو الكاتدرائية أو مسرح سكالافا في ميلانو»، وأضاف: «منذ أمس تعمل قواتنا على تحديد خمسة مشتبه بهم».

ورفعت إيطاليا مستوى التأهب الأمني إلى الدرجة الثالثة - وهي أعلى درجة ممكنة في ظل عدم استهداف البلاد بهجوم مباشر - بعد هجمات يوم الجمعة في باريس التي قتل فيها مسلحون ومفجرون من تنظيم «داعش» 129 شخصاً.

السلطات الإيطالية على علم بهذه التهديدات، وطلابت الأميركيين بتوخي الحذر.

وأعلن التلفزيون الإيطالي في وقت سابق أن مكتب التحقيقات الفدرالي الأميركي مد الجانبي الإيطالي بمعلومات عن الأهداف المحتملة للإرهابيين بما فيها كنيسة القديس بطرس ومعالم بمدينة ميلانو.

من ناحية أخرى، قال وزير الخارجية الإيطالي باولو جنتيلوني إن السلطات الأميركية حذرت من احتمال شن هجمات لمتشددين في إيطاليا التي تبحث أجهزتها الأمنية عن خمسة أشخاص مشتبه فيهم.

ما وراء القاعدة البريطانية في البحرين

◆ علاء جاسم

سجل تاريخ 31 تشرين الأول الفاتح يوماً أسود في تاريخ البحرين عندما دشّن وزير خارجية البحرين خالد الخليفة، لعودة الاستعمار بل السيادة البريطانية من جديد، من خلال البدء ببناء قاعدة عسكرية بحرية بريطانية في ميناء سلمان في المنامة.

الخطوة الاستعمارية القديمة الجديدة لها أهداف ومصالح متبادلة بين بريطانيا والنظام البحريني الذي هو أكثر المستفيدين من القوة الاستعمارية السابقة للبحرين، بهدف تثبيت دعائمه بوجه الثورة البحرانية الصامدة، والتي باتت تهدد وجود العائلة الحاكمة مع تراجع قوة وفعالية الجيش السعودي الذي دخل لقمع الثورة الشعبية، وإيمان النظام البحريني بعدم قدرة آل سعود على حمايته والحفاظ على سلطانه، وإلا لأمادا يبادر ومن تلقاء نفسه إلى طلب المساعدة البريطانية، عبر تقديم عرض يقوم على بناء قاعدة عسكرية على نفقة الشعب البحراني.

وبهذه الخطوة يكون النظام البحريني قد أعاد البحرين إلى ذات النظام الاستعماري القديم الذي ظن البحرينيون أنهم تخلصوا منه منذ 44 سنة. إن عقدة النقص الموجودة لدى الحكم في البحرين هي كونه جاء من خارجها فعاش ولا يزال في خوف دائم من تطور الأمور لغير صالحه وخسارة نفوذه وسلطانه الذي بناه منذ أكثر من 200 عام، ما جعله يرمي طوعاً ومن دون تردّد في أحضان المستعمر القديم الذي يشعر أنه هو ضمانه لا شعب البحرين.

والواقع أن النظام الخليفي الذي يفرض في استعمال القوة ضد الشعب البحراني مستكبراً عليه، نراه يطاطئ رأسه خانعاً أمام الغرب، بل ويتوسّل لتأمين نظام حماية له. فبعد 44 سنة على خروج المحتل البريطاني من البحرين إثر نضالات هذا الشعب، يصير النظام الحاكم في البحرين على إبقاء باب الاستعمار مفتوحاً لتوجيه رسالة تهديد مباشرة إلى الشعب البحراني مفادها نحن محميون حين نواجهكم.

وهو ما قاله صراحة رئيس مراسلي الشؤون الخارجية البريطاني: «إن الحكومة البريطانية فكرت أن تكون على استعداد لأي كارثة محتملة بأن تكون لها قوات مسلحة هناك في حال الحاجة إليها».

ويكشف هذا إعلان مدى زيف الادعاءات البريطانية بحق الإنسان، وقد كشفت جيني كينيومن الباحثة في مركز تشاتام هارس في لندن، أن عملية القمع الذي تمارسه الحكومة البحرينية للمعارضة تضاعفت منذ إعلان بناء هذه القاعدة، لافتة إلى أنّ مشروع القاعدة البريطانية منحت «الحكومة البحرينية المزيد من الثقة».

وقد سبق أن عبّرت بعض قوى المعارضة في داخل البحرين بعد توقيع الإتفاقية بين بريطانيا والنماعة في أواخر 2014 عن قلقها من الوجود العسكري الأجنبي الدائم في البلاد وتحولها إلى مرتكز لانطلاق العمليات العسكرية في المنطقة، الأمر الذي يضع البحرين في بؤرة التوتر والتداعيات التي تشهدها دول الإقليم.

تتبار العمل الإسلامي وهو أحد أجنحة المعارضة البحرانية، أعلن بحدوره في بيان بتاريخ الأول من تشرين الثاني 2015 حول إنشاء القاعدة «أنّ شعب البحرين يعتبر النظام الخليفي غير شرعي، وإن كل إجراء يتخذه هو باطل ولاغ، وأنّ بريطانيا التي مارست القهر والقتل ونهب ثروات شعبنا وفرض الحكم الخليفي عليه، قد باتت عدوة لشعب البحرين، ومن حق هذا الشعب المؤمن مقاومة هذا الاحتلال الجديد»، ودعا التيار القوي والمرجعيات كافة إلى استنكار قيام هذه القاعدة الاستعمارية.

مهما حاول النظام البحريني إحاطة نفسه بقواعد عسكرية من هنا أو هناك، فإن ذلك لن ينفعه في إنقاذ نفسه من غضب الشعب، لأنّ الشعب البحراني قال كلمة الفصل ولن يتراجع عن تحقيق هدفه في إقامة حكم ديمقراطي جديد.

«هيومن رايتس» تطالب واشنطن

بعدم بيع ذخائر للسعودية

طلابت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما بالعودة عن قرارها تزويد سلاح الجو السعودي بذخائر إضافية تتجاوز قيمتها أكثر من مليار دولار.

ونقلت المنظمة عن نائب مدير الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جو ستورك قوله: «الحكومة الأميركية على علم جيد بالضربات العشوائية التي نفذها التحالف بقيادة السعودية، وأدت إلى مقتل المئات من المدنيين في اليمن منذ آذار الماضي».

وأضاف ستورك أنه «إلى أن تجري السعودية تحقيقاً في ما يبدو أنه غارات غير قانونية لمقاتلات التحالف وتتخذ إجراء مناسباً، لا يجدر بالولايات المتحدة تزويدها بالمزيد من القنابل»، معتبراً أن «تزويد المملكة بالمزيد من القنابل في هذه الظروف، وصلة لوفيات أكثر في صفوف المدنيين، ستكون الولايات المتحدة مسؤولة عنها جزئياً».

وكادت وزارة الخارجية الأميركية قد أعلنت الموافقة على طلب السعودية شراء قرابة 19 ألف قنبلة في صفقة تبلغ قيمتها 1.29 مليار دولار. إلى ذلك، قال المتحدث باسم الخارجية مارك تونر بعيد إعلان الموافقة على الصفقة، «لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع»، داعياً الحوثيين إلى «وقف مضايقة ومهاجمة المواطنين والأراضي السعودية ودعم عملية الأمم المتحدة أي حل سلمي».

ويشمل الطلب السعودي 12 ألف قنبلة بزنّة تتراوح بين 200 و900 كلغ، و1500 «قنبلة خارقة» قادرة على اختراق أهداف محصنة أو تحت الأرض، و6300 صاروخ موجه من طراز «بايفواي 2» و«بايفواي 3». كما تتضمن معدات تتبع توجيه الصواريخ من خلال الأقمار الاصطناعية.

